

كتب وقرائات

يتضمن هذا الباب مراجعتين^(*) للكتابين الآتيين :

(١) سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات
المحلية والإقليمية والعالمية

(٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨
محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم

(*) أعد هاتين المراجعتين رئيس التحرير د. محمد سمير
مصطفى، أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي،
القاهرة.

سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية

(القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٧). ص ٢١١.

اقتصادية واجتماعية في التنمية في كافة دول العالم، سواء المنتجة أو المصدرة للبتروول أو المستوردة له.

- ٢ -

والمشكلة التي تواجه العالم الآن - وعلى وجه الخصوص البلاد النامية ومنها مصر - لا تنحصر حدودها في اكتشاف وتطوير مصادر الطاقة البديلة للبتروول، ولكن الأهم من هذا أن يتحقق ذلك في الوقت المناسب قبل أن تعجز مصادر الطاقة الطبيعية غير المتجددة مثل البتروول والغاز الطبيعي والفحم عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة منها خلال القرن الحادي والعشرين وما بعده.

ومن هذا المنطق تبنت أغلب دول العالم سياسات وبرامج للحفاظ على الطاقة وترشيد استخدام مصادر الطاقة التقليدية غير المتجددة بتطوير كفاءة استخدامها أو استبدالها بتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة. وقد حققت هذه السياسات نتائج ملموسة في بعض الدول وصلت إلى وفر سنوي في استخدام المنتجات البتروولية

- ١ -

تلعب الطاقة دوراً حيوياً في حياة المجتمعات البشرية، ومن أجل هذا كان توفير مصادر الطاقة وكفاءة استخدامها من أهم المقومات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ويعتبر البتروول والغاز الطبيعي من أهم السلع الاستراتيجية في التجارة الدولية، كما أن تأمين إمدادات الطاقة مسألة دولية تتداخل فيها الإستراتيجيات والمصالح.

ومما لا شك فيه أن مشكلة الطاقة التي نشأت في السبعينيات إثر ارتفاع أسعار البتروول منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينيات لم تكن ظاهرة عارضة. بل إنها وضعت نهاية لعصر البتروول الوفير الزهيد الثمن، وحفزت الدول الصناعية المتقدمة على البحث عن مصادر بديلة للبتروول، كما أدت إلى تحويل بعض مصادر الطاقة الأخرى (مثل الطاقة النووية) إلى مصادر اقتصادية. إلا أن تذبذب أسعار البتروول العالمية منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين وحتى الآن كان له آثار

إلى التركيز على تعزيز الدور المحوري لمصر في التعاون والتنسيق والتكامل العربي والإقليمي والدولي.

- ٣ -

وتقع الدراسة الفريقية التي أعدها نخبة من الباحثين بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة في ٢١١ صفحة، وتشمل ستة فصول:

في الفصل الأول تم إلقاء الضوء على أهم الثوابت المحلية والإقليمية والعالمية، والأبعاد الرئيسية لمعالجة قضايا الطاقة من منظور متكامل (الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والفنية والاستراتيجية والأمنية والبيئية). كما تم إبراز التحديات التي تواجه كلاً من قطاعي البترول والكهرباء، بالإضافة إلى صياغة أهم المنطلقات والأهداف الاستراتيجية.

وفي الفصل الثاني تم إلقاء الضوء على أهم أنواع وكميات ومواقع وامكانات استخدام مصادر الطاقة الطبيعية غير المتجددة في مصر (زيت البترول والتمكثفات والغاز الطبيعي، والفحم والوقود النووي والبيتومين الطبيعي والطفلة البترولية)، بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة في مصر (الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الإحيائية).

ويمثل الفصل الثالث الدراسة التحليلية المتعمقة للتطور في هياكل قطاعات الطاقة (البترول والغاز والكهرباء) خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٥)

المكررة والغاز الطبيعي بلغ حوالى ١٥ بالمئة في عام ٢٠٠٦، كما تضاعف معدل النمو السنوى في استهلاك الطاقة الكهربائية إلى أقل من ٤ بالمئة في عام ٢٠٠٦ (على سبيل المثال في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية).

وتبنى مصر كدولة نامية سلسلة من خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة والتي تتطلب تزايداً في معدلات استخدامها لمصادر الطاقة المختلفة. وقد أوضحت الدراسات التي تمت منذ أوائل السبعينيات وحتى الآن - التي تتم مراجعتها دورياً وفقاً للمتغيرات المحلية والعالمية - بأن مصر ستواجه مشكلة حقيقية في توفير احتياجاتها من الطاقة بدءاً من عام ٢٠٢٠ وخلال الحقبة الباقية من القرن الحادي والعشرين إذا لم تلجأ من الآن (عام ٢٠٠٧) إلى تكثيف مصادرها الأولية والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة المتاحة في مجال الحفاظ على الطاقة وتحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة التقليدية والاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. بالإضافة إلى التركيز على الدور المحوري لمصر في التعاون والتنسيق والتكامل العربي والإقليمي والدولي.

ومن هنا كانت الدعوة إلى ضرورة تبني حزمة متكاملة ومترابطة من السياسات الرشيدة لإدارة قطاع الطاقة في مصر بما يضمن التخصيص الأمثل لمصادر الطاقة لضمان تواصل واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية المتوازنة والمتكاملة لكافة قطاعات الاقتصاد المصري. بالإضافة

والأفريقية والأوروبية. كما تمّ إلقاء الضوء على المشاريع والدراسات التي تشترك فيها مصر مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

وفي الفصل الخامس تمّ التركيز على أهم التقنيات الحديثة في مجالات تكنولوجيا استخراج البترول، وتكنولوجيا استخراج زيت البترول الصناعي، وتكنولوجيا تكرير وتصنيع البترول، وتكنولوجيا الاستفادة من الغاز المصاحب للبترول. كما تمّ إلقاء الضوء على التطور التكنولوجي في مجال إسالة الغاز الطبيعي، وتكنولوجيا صناعة البتروكيماويات، والتطور التكنولوجي في مجال تعدين وتصنيع وتسييل الفحم. بالإضافة إلى استعراض التطور التكنولوجي في مجالات الطاقة الجديدة (الطاقة النووية) والمتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الحيوية والغاز الحيوي، وطاقة الهيدروجين، والطاقة المنبعثة من باطن الأرض، وطاقة المد والجزر، وطاقة أمواج البحر). كما تمّ إلقاء الضوء على أساليب ترشيد الطاقة ومعايير الجودة.

وفي الفصل السادس تعرض الدراسة لجملة من السياسات من منظور استراتيجي وتنموي وتكنولوجي متكامل كركائز أساسية لتحديد معالم الطريق نحو سياسات رشيدة لإدارة الطاقة في مصر ■

بالإضافة إلى دراسة تطور الصادرات والواردات وفائض الميزان التجاري لقطاع البترول المصري خلال فترة الدراسة المعنية نفسها. كما تمّ تحليل المحصلة النهائية للدولة من نتائج أعمال قطاع البترول، بالإضافة إلى تحليل مساهمة قطاعات الطاقة (قطاع البترول وقطاع الكهرباء) في تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

وفي الفصل الرابع تمّ التركيز على الدراسة التحليلية لتطور أسعار البترول والغاز في السوق العالمي في عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، وكذلك تطور تجارة وتصنيع الغاز الطبيعي في مصر. كما تمّ إلقاء الضوء على تطور تقسيم الربح البترولي بين الدول المصدرة والدول المستوردة للبترول، وكذلك تطور آليات تسعير البترول. كما تمّ استعراض الدور المحوري الذي لعبته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، وكذلك الدور الفاعل لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية (ومن أهمها وكالة الطاقة الدولية).

بالإضافة إلى إلقاء الضوء على التعاون العربي في إنشاء شبكات تصدير البترول والغاز الطبيعي، وغيرها من المشاريع الثنائية بين الدول العربية ومشاريع الربط الكهربائي بين مصر وغيرها من الدول العربية